https://doi.org/10.5281/zenodo.21995133

التحليل المكاني والزماني للجريمة في منطقة الجفرة
دراسة في جغرافية الجريمة

أ. د. مصطفى عبد السلام المبرد

قسم الجغرافيا/ كلية الآداب والعلوم– مسلاتة/ جامعة المرقب– ليبيا.

maelmabred@elmergib.edu.ly

د. فائزة عبد السلام البريدان

قسم الجغرافيا/ كلية الآداب– الخمس/ جامعة المرقب– ليبيا.

faalburaydan@elmergib.edu.ly

الملخّص:

تُعدّ دراسة الجريمة في منطقة الجفرة في الفترة 2016–2023 –بناءً على البيانات والتقارير المتاحة– أمرًا حيويًا لفهم اتجاهاتها، خاصة في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد. فالجريمة من أخطر المشاكل التي واجهت البشرية عبر العصور، مما يحتم الاهتمام بشرح وتعليل تباينها المكاني والزماني. إذا كانت المشكلة السكانية تتمحور حول ثلاثة أبعاد (النمو السكاني، تدني الخصائص السكانية، وسوء التوزيع السكاني)، فإنّ هذه الأبعاد تلعب دورًا كبيرًا في تحديد مستوى المعيشة وتقديم الخدمات للسكان، بالإضافة إلى انتشار الجريمة وتطور معدلاتها، وتحديد أنماطها كأحد أبرز النتائج السلبية للمشاكل السكانية المذكورة. ومنطقة الجفرة ليست بمعزل عن هذه المشاكل السكانية، فقد لوحظ زيادة معدلات الجريمة فيها، مما حفز على دراستها. وتمحورت مشكلة الدراسة حول معرفة التطور الزمني للجريمة وعلاقة ذلك بالتغيرات التي مرت بها المنطقة. واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي لتتبع الظاهرة والمنهج الكمي لتحليل البيانات، مما ساعد في الحصول على نتائج علمية توضح حجم الجرائم بشكل يدعم صناع القرار في مكافحتها. ومن أهم النتائج أنّ معدل الجريمة في منطقة الجفرة مرتفع بشكل كبير، حيث تراوح بين 399.5 – 577 جريمة لكل مائة ألف نسمة من السكان في الفترة 2015–2024، بمتوسط سنوي حوالي 464 جريمة. ويعزى هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، أهمها ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الدخل لشريحة كبيرة من السكان في ظل تزايد متطلبات الحياة وارتفاع أسعار المعيشة، بالإضافة إلى الفساد الإداري والمالي المتمثّل في الوساطة والرشوة والمحسوبية والاختلاس.

الكلمات المفتاحية: التحليل المكاني– معدلات الجريمة– الجفرة.

– الجزء الثاني من بحوث المؤتمر الجغرافي الثامن عشر والذي عقد بجامعة الجفرة بتاريخ 17–18– ديسمبر 2025 ، بعنوان (**البيئات الجغرافية الليبية الجافة وشبه الجافة: الواقع – الآفاق – التحديات** ، (**2026.08.15** م) **https://jlgs.ly/ojs**.

Spatial and Temporal Analysis of Crime in the Jufrah Region A Study in the Geography of Crime

Mustafa Abdulsalam Elmabred
Department of Geography, Faculty of Arts and Sciences, Msallata
ELMergib University - Libya.
maelmabred@elmergib.edu.ly

Faiza Abdulsalam Al-Buraidan
Department of Geography, Faculty of Arts, Al-Khums
ELMergib University- Libya.
faalburaydan@elmergib.edu.ly

Abstract:

The study of crime in the Jufrah region during the period 2016-2023, based on available data and reports, is crucial for understanding its trends, especially amidst the political and economic changes the country has experienced. Crime is one of the most serious problems humanity has faced throughout history, necessitating an explanation and analysis of its spatial and temporal variations.

If the population issue revolves around three main dimensions—population growth (increase or decrease), declining demographic characteristics, and poor population distribution—these dimensions significantly influence the standard of living and service provision. Furthermore, they contribute to the spread and evolution of crime rates and the identification of crime patterns as prominent negative consequences of the aforementioned population problems.

The Jufrah region is not immune to these demographic challenges; a noticeable increase in crime rates has been observed, prompting this study. The research problem focused on understanding the temporal development of crime and its relationship to the transformations in the Jufrah region. This study employed descriptive methods to track the phenomenon and quantitative methods for data analysis, yielding scientific results that clarify the scope of crimes and assist decision-makers in combating them. A key finding is the significantly high crime rate in the Jufrah region, ranging from 399.5 to 577 crimes per 100,000 inhabitants during 2015-2024, with an annual average of approximately 464 crimes.

This high rate is attributed to several factors, notably rising unemployment, declining income for a large segment of the population amidst increasing living demands and costs, and administrative and financial corruption, including favoritism, bribery, nepotism, and embezzlement.

***Keywords*:** Spatial analysis, Crime rates, Jufrah.

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995133

مقدمة:

يُعدّ الفقر والبطالة وظهور العشوائيات وانخفاض مستوى التعليم من مظاهر عدم التوازن بين السكان ومتطلباتهم، ومن أبرز نتائج ذلك زيادة معدلات الجريمة، بل ومن أكبر المهددات للحياة البشرية وأمن المواطن. وتهتم أغلب الدول في الوقت الحاضر بدراسة الجريمة بشكل كبير، وذلك بسبب زيادة مخاطرها.

وشهدت منطقة الجفرة أشكالاً متنوعة من السلوك الإجرامي تبعاً لاختلاف المكان والزمان، واتخذت صيغًا أكثر حداثة توافقًا مع طبيعة المناخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع، على اعتبار أنّ التغيرات التي تحدث على ظواهر السلوك الإجرامي تعكس التغيرات المجتمعية. وأصبحت الجريمة تشكّل عبئًا اقتصاديًا ضخمًا من حيث التكلفة المباشرة، بالإضافة إلى الأعباء المتعددة على المستوى البشري والاجتماعي والأمني، وهذا يُعدّ من أهم معوقات التنمية المكانية، مما أبرز ضرورة مواجهة هذه المشكلة، خاصة في ظل التطور الكبير للأساليب المتبعة في ارتكاب الجرائم، فأصبح استخدام التقنيات المتطورة في عمليات التزوير بمختلف أشكالها أمرًا شائعًا. الأمر الذي يتطلب تتبع هذه الظاهرة ومعرفة التوزيع الجغرافي للجريمة، ولا يتسنى ذلك إلّا بدراسة تطور الجريمة بنظرة علمية مبنية على البحث والتحليل المنهجي، من أجل الوصول إلى نتائج تساعد صناع القرار في الحد من الجرائم.

مشكلة الدراسة:

تركز على تتبع التطور الزمني للجرائم في منطقة الجفرة، حيث إنّها أخذت منحنى تصاعديًا في السنوات الأخيرة طبقًا للإحصائيات الجنائية، ولوحظ ارتفاع معدلات الجريمة في العقد الماضي؛ وذلك بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، الأمر الذي أوجب الوقوف عند هذا الموضوع وقفة تأمل وفحص لتوفير سبل المعالجة أمام صناع القرار. وبناءً على ذلك تمّ صياغة المشكلة كما يأتي: ما هو حجم الجرائم في منطقة الجفرة وما هي أبرز تغيراتها الزمنية في الفترة 2015-2024 ؟ وكانت الفرضية الأساسية لهذا البحث على النحو الآتي: وجود تباين في معدلات الجريمة في منطقة الجفرة، فمعدلها كان أقل من 250 في ألف عند مستوى معنوية 5%.

أهداف الدراسة:

تتناول هذه الدراسة تغير معدلات الجريمة وذلك بتسليط الضوء على الجرائم في الجفرة من تتبع معدلاتها وأنماطها زمنيًا في الفترة (2015-2024) بهدف معرفة أثر التغيرات الاجتماعية

السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد على تطور الجريمة والوقوف على حجمها، الأمر الذي يساعد صناع القرار في الحد من هذه المشكلة.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة كونه من الدراسات التي تناولت الجريمة في الجفرة وتحاول تفسير ارتفاع معدلاتها سنويًا؛ لأنّ ذلك يشكّل خطورة بالغة على الأسرة والمجتمع، الأمر الذي يُعدّ ناقوس خطر لتطور الظاهرة الإجرامية، كما أنّ دراستها تساعد المخططين وصناع القرار حاضرًا ومستقبلاً.

منهجية الدراسة:

أُتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي في تناول ظاهرة الجريمة في منطقة الجفرة، بالإضافة إلى استخدام المنهج الكمي في تحليل بيانات الجريمة مكانيًا وزمانيًا بالوسائل الإحصائية، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لاختبار فرضية البحث عن طريق مقياس (T-TEST) للوقوف على حجم الجرائم حسب ما هو متاح من البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة.

منطقة الدراسة:

تتميز الجفرة بموقع استراتيجي مهم وتشكّل همزة وصل بين الشمال والجنوب الليبي، وهي تقع بين دائرتي عرض 26-30 شمالاً وبين خطي طول 15-19 شرقاً. وجغرافياً تحدها سرت شمالاً، والكفرة والواحات من ناحية الشرق، ومن الجنوب منطقة سبها ومرزق، أمّا من الناحية الغربية فتحدها مزدة ووادي الشاطئ. (الشركسي وجهان، عاشور، 2006، 19).

ويشمل البعد الزمني لهذه الدراسة الجوانب الخاصة بالجريمة من سنة 2015-2024، وذلك وفقًا للمتاح من البيانات الصادرة عن وزارة الداخلية في التقارير السنوية للجريمة، بالإضافة إلى البيانات التي تمّ الحصول عليها من محكمة الجفرة. كما تمّ الاعتماد على البيانات السكانية في حساب معدلات الجريمة.

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995133

الشكل(1) موقع منطقة الدراسة.

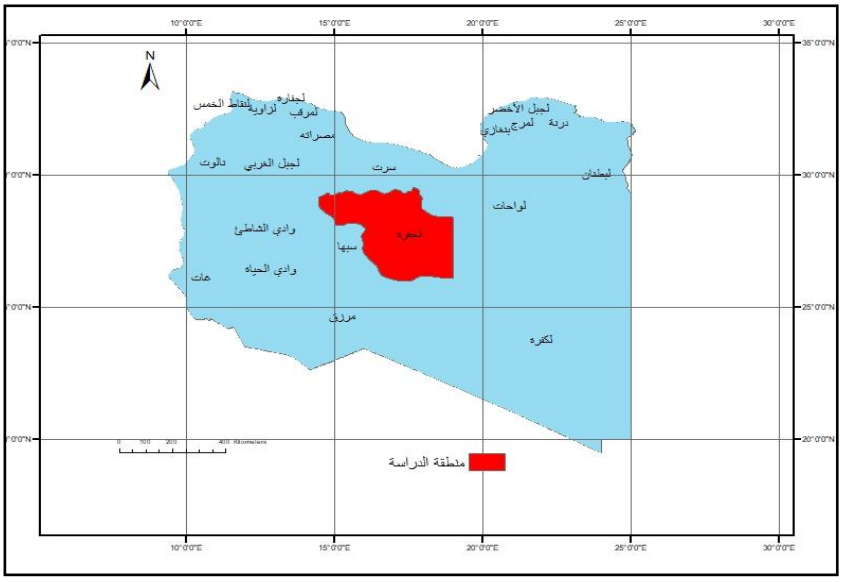

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على تقسيم ليبيا الإداري 2006م.

أولاً: تطور الجريمة في منطقة الجفرة:

دراسة السكان هي المفتاح لفهم كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع، سواء كانت على مستوى الفرد أو الأسرة أو على مستوى المجتمع كله. وهناك أنواع كثيرة لتركيب السكان، من أهمها العمري والنوعي، بالإضافة إلى الخصائص الأخرى مثل العرق والدين، والحالة الزواجية، والتعليمية والعملية والمهنية، والتي لها انعكاس على ارتكاب الجرائم طبقًا للكم والنوع. ومن البيانات السكانية في ليبيا نجد أنّ عدد سكان منطقة الجفرة بلغ حوالي 2170 نسمة في تعداد سنة 1984، وعن طريق الزيادة والنمو وصل عددهم إلى حوالي 63680 نسمة سنة 2023 (الهيئة الوطنية للمعلومات، بيانات السجل المدني). هذه الزيادة ترتب عليها اختلاف الخصائص السكانية، فالنوع والعمر والحالة التعليمية والحالة الاقتصادية، وغيرها من الخصائص، والتي لكل منها انعكاساتها على ارتكاب الجرائم طبقًا للمكان والزمان، كما أنّها تؤثر على الأداء الأمني مما يساعد في زيادة معدلات الجريمة. يمكن التحليل المكاني والزماني للجريمة من فهم مختلف أنماطها والوقوف على أسبابها، خاصة العوامل البيئية. فعندما نجد جرائم سرقة بمعدلات مرتفعة في بيئة ما، يركز المحللون على خصائص تلك البيئة ومدى ارتباطها بارتكاب تلك الجرائم، باستخدام

الطرق والأساليب الحديثة في التحليل الجنائي باستخدام التقنيات والأنظمة المتطورة، مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والتحليل الإحصائي والأساليب الكرتوجرافية في رسم خرائط الجريمة بكل أنواعها والتحديد الدقيق لما يعرف بالنقاط الساخنة. (Leong, 2015).

وتُعدّ نسبة الجريمة إلى عدد السكان من المقاييس الدولية التي تقاس من خلالها ظاهرة الجريمة في المجتمع، وهي مؤشر يوضح الاستقرار من عدمه. كما تشير معدلات الجريمة لكل 100,000 نسمة من السكان إلى تباين كبير على مستوى العالم، وذلك تبعًا لاختلاف الظروف الاقتصادية والحضارية لكل منطقة أو بلد من البلدان، بمعنى يكون التباين على المستوى القطري أو الوحدة السياسية الواحدة، أي أنّها تختلف من دولة إلى أخرى، وكذلك نجد اختلافًا بين مدينة وأخرى في نفس الدولة، بل يتعدى ذلك حتى يصل التباين على مستوى أحياء ومناطق المدينة الواحدة. (جابر، 2004، ص420). فالدراسات والبحوث عن مختلف الظواهر الإجرامية واتجاهاتها تعتمد أساسًا على دقة البيانات والإحصائيات عنها، لتحقيق الفائدة المرجوة خاصة في مجال الوقاية من الانحراف والجنوح، حيث يعتمد عليها في وضع الخطط الأمنية للحد من الجريمة. تناول هذا الجزء معدلات الجريمة في منطقة الجفرة في الفترة 2015–2024. وتشير الإحصائيات الجنائية في الجفرة خاصة وفي ليبيا عامة إلى أنّ عدد الجرائم في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى، فبلغ معدل الجريمة في ليبيا حوالي 514 جريمة لكل مائة ألف نسمة سنة 2022 (التقرير السنوي للجريمة، 2022، ص9). والجدول (1) يوضّح تطور معدل الجريمة في منطقة الجفرة.

الجدول (1) تطور معدل الجريمة في منطقة الجفرة للفترة 2015–2024.

السنة	المعدل		المجموع
	ذكور	إناث	
2015	398.3	1.2	399.5
2016	417.5	1.4	418.9
2017	450.8	1.1	451.9
2018	430.1	1.5	431.6
2019	340.6	2	342.6
2020	432.1	2.4	434.5
2021	462.5	2.7	465.2
2022	574.3	3.2	577.5
2023	568.4	3.5	571.9
2024	543.9	3.7	547.6

المصدر: من عمل الباحثيْن استنادًا إلى بيانات وزارة الداخلية، التقرير السنوي للجريمة في ليبيا للسنوات المذكورة، وبيانات محكمة الجفرة الابتدائية (بيانات غير منشورة).

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995133

والعلاقة واضحة بين الجريمة والمكان في مختلف مجالات علم الإجرام، ومن هذا المنطلق أصبح للجغرافيا دور كبير في هذا السياق، خاصة في ظل تطور التقنيات المكانية. وتُعدّ خرائط الجريمة حديثة العهد، حيث ساعدت في فهم دور البيئات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيراتها المختلفة على السلوك الإجرامي. فعندما نربط المكان بالنمط الإجرامي، نتمكن من نمذجة مخاطر الجرائم ومحاولة تحديد مسارات الجريمة ورسم خرائطها بشكل يوصل إلى استراتيجية شاملة تدعم الأمن في المجتمع. (Butt et al., 2020).

من بيانات الجدول السابق نلاحظ أنّ معدل الجريمة في منطقة الجفرة مرتفع بشكل كبير، حيث تراوح بين 399.5 -577 جريمة لكل مائة ألف نسمة من السكان في الفترة 2015-2023، بمتوسط سنوي حوالي 464 جريمة سنويًا. والملاحظ أنّ معدل الجريمة كان مرتفعًا ويزداد بشكل سنوي، ولعل أهم أسباب ذلك ارتفاع الانفلات الأمني الذي شهدته البلاد بعد أحداث 17 فبراير، حيث الصراعات والحروب، وما نتج عنها من انتشار السلاح وعدم تطبيق القوانين، هذا بالإضافة إلى الهجرة غير القانونية التي تعاني منها منطقة الجفرة خاصة وليبيا عامة. هذا فضلاً عن الجرائم التي لا تصل إلى علم السلطات وتحل خارج نطاق القانون، وبالتالي لا يتم تسجيلها وتدخل ضمن رقم الجريمة المظلم. وللتحقق من فرضية البحث، تمّ استخدام اختبار (One-Sample T-test)، وكانت النتيجة كما هو مبيّن من الجدول (2):

الجدول (2) اختبار One-Sample Test

Test Value = 250				
df	Sig	Mean	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
10	.001	464	399.5	577.5

يتبيّن من الجدول السابق الخاص بالتحليل الإحصائي أنّ قيمة P.Value تساوي 0.001، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل إنّ معدل الجريمة أقل من 250 جريمة لكل مائة ألف نسمة من السكان، حيث نجد أنّ معدل الجريمة بلغ 464 جريمة وهو معدل مرتفع. وأنّ المعدل العام للجريمة في ليبيا يُعدّ مرتفعًا بشكل عام، واحتلت ليبيا المرتبة الثانية عربيًا، و21 عالميًا، بمعدل متوسط يقارب 56 في المائة. وتصدرت سوريا القائمة العربية، وجاءت في المرتبة السادسة عالميًا، وبمعدل مرتفع بلغ 70.63 في المائة. ومصر في المرتبة

الثالثة عربيًا، والـ 24 عالميًا، في حين احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيًا، والـ 38 عالميًا، تليها لبنان التي كانت في المرتبة الخامسة عربيًا، والـ 40 عالميًا. واحتل المغرب المرتبة الـ43 عالميًا والسادسة عربيًا، من أصل 125 دولة شملها التصنيف (http://www.globalinitiative.net).

ومن تتبع معدلات الجريمة في فترة الدراسة نلاحظ أنّها مستمرة في الزيادة، وحتى إنْ حدث انخفاض في بعض السنوات فلا يدوم، بل سرعان ما يعود إلى الارتفاع. وهذا راجع إلى عدة عوامل لعل أهمها ارتفاع معدلات البطالة التي تعدت نسبتها 26% في منطقة الجفرة، وحوالي 25% في عموم البلاد، بالإضافة إلى انخفاض الدخل لشريحة كبيرة من السكان في ظل تزايد متطلبات الحياة وارتفاع أسعار المعيشة. أضف إلى ذلك الفساد الإداري والمالي المتمثّل في الوساطة والرشوة والمحسوبية والاختلاس، حيث صنفت ليبيا دوليًا، وتحصلت في الفساد على- 0.4، وفي المساءلة والمحاسبة على- 0.2، وفي جودة التشريعات حوالي-0.7، وأخيرًا في كفاءة مؤسسات الدولة تحصلت على 0.06-. ويُعدّ القياس الدولي على أنّ+ 3 علامة الجودة بينما+ 3 تدل على التدني والتخلف في أي مجال. كما أنّ التقرير السنوي العام عن الفساد العالمي أشار إلى أنّ ليبيا حلت في المركز 149 من بين 178 دولة. وهناك قيود على حرية وسائل الإعلام بشكل كبير، واستمرت في تقييد حرية التعبير وحرية التجمع، حيث يتم الاعتقال خارج نطاق القانون، هذا بالإضافة إلى جرائم الخطف. (المبرد، 2021، ص9).

كما أنّ اندماج ليبيا في القضاء العربي والأفريقي منذ عدة عقود، وبشكل مبني على قرارات سياسية، ولا يخضع لأي قوانين، حيث تفتح الحدود على مصراعيها في كثير من الأحيان، الأمر الذي ساهم في زيادة تيارات الهجرة، خاصة غير المطلوبة أو غير الشرعية. فمعظم هؤلاء يدخلون البلاد حتى بدون أوراق رسمية، ويمكثون فترة يحصلون على المال اللازم للتسلل عبر السواحل بغية الوصول إلى أوروبا، التي تُعدّ الهدف لمعظم المهاجرين. فالجرائم المرتكبة من قِبل المهاجرين غير دقيقة، ولا تمثّل العدد الفعلي على اعتبار أنّ المجرم باستطاعته الفرار بعد القيام بالجريمة، وخاصة أنّهم يدخلون البلاد بطرق غير قانونية كما ذكر آنفًا. فحسب تقارير منظمة الهجرة الدولية، 92% من المهاجرين لا يملكون وثائق هوية. ونجد أنّ جرائم المهاجرين في ليبيا في الفترة 2006-2020 تراوحت بين 5428-7213 جريمة، أي بمتوسط سنوي حوالي 6320 جريمة في تلك الفترة من إجمالي الجرائم الواقعة في ليبيا، أي أنّه كان يقع ما لا يقل عن 500 جريمة في الشهر الواحد ترتكب من قبل المهاجرين. ومن هنا يتضح جليًا دور الهجرة الوافدة في زيادة عدد الجرائم، خاصة وأنّ دخولهم للبلاد بشكل غير قانوني، وبالتالي يكون هؤلاء المهاجرون هم في الأصل مجرمون أو هاربون

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995133

من العدالة في بلدانهم اعتادوا على ارتكاب الجرائم، خاصة الجرائم ذات الطابع الاقتصادي التي توفر لهم الدخل السريع. (المبرد، 2023، ص7). ونتيجة لذلك ارتفعت معدلات الجريمة في منطقة الجفرة خاصة وليبيا عامة، وإذا لم تكن هناك نظرة جادة من قبل الدولة، فإنها سوف تتزايد الجرائم.

ثانياً: أنواع الجرائم المرتكبة:

من تتبع معدلات الجريمة النوعية في منطقة الجفرة في فترة الدراسة نلاحظ أنّها مستمرة في الزيادة، وخاصة جرائم الأموال. والجدول (3) يوضّح معدلات الجرائم حسب أنواعها وذلك في الفترة 2015-2024، وتناول هذا الجزء الجرائم حسب أنواعها في منطقة الجفرة، واتضح أنّ أعلى معدل للجريمة كان لـ "السرقات الأخرى"، حيث بلغ حوالي 152 جريمة لكل 100 ألف نسمة من السكان. تليها "السرقة من المنازل" بحوالي 137 جريمة، ثم "السرقة من السيارات" بحوالي 91 جريمة لكل 100 ألف نسمة في تلك الفترة. ويؤكد هذا أنّ جرائم الأموال أو الممتلكات هي الأكثر وقوعًا، حيث بلغت نسبتها حوالي 67% من إجمالي الجرائم في الجفرة، يشير هذا الأمر إلى تدني مستوى الدخل وارتفاع معدل البطالة، كما ذُكر سابقًا.

الجدول (3) معدلات الجرائم حسب أنواعها.

نوع الجريمة	المعدل	الترتيب	نوع الجريمة	المعدل	الترتيب
القتل والشروع فيه	6.4	17	السرقة بالإكراه	27	11
الإيذاء الجسيم والخطير	77	5	السرقة من الأسواق	41.8	7
الإجهاض	3.2	20	السرقة من المنازل	137	2
الزنا	21	14	سرقة السيارات	27	8
المواقعة	51	6	السرقة من السيارات	91	3
هتك العرض	23	13	السرقات الأخرى	152	1
الخطف	5.2	19	تزوير الأوراق والوثائق	25	12
جرائم المخدرات	33	10	الرشوة والاختلاس والنصب	10	15
تعاطي الخمور وبيعها	81	4	حيازة الأسلحة وتجارتها	2	21
الحريق العمد	7	16	جرائم المساس بالاقتصاد	6	18

المصدر: من عمل الباحثيْن استناداً إلى بيانات وزارة الداخلية، التقرير السنوي للجريمة في ليبيا للسنوات المذكورة، وبيانات محكمة الجفرة الابتدائية بيانات غير منشورة.

كما نجد أنّ جريمة تعاطي الخمور والاتجار بها جاءت في الترتيب الرابع بمعدل بلغ 81 جريمة. بينما حلت الجرائم المرتكبة ضد النفس في المركز الأخير، إذ لم تتجاوز نسبتها 0.8% من إجمالي الجرائم. ومن أبشع جرائم هذا النوع وأكثرها وقوعًا هي جريمة القتل العمد والشروع فيه، والتي بلغ معدلها حوالي 6.4% من إجمالي جرائم الأشخاص في منطقة الجفرة. ومن دراسة معدلات الجرائم حسب النوع اتضح أنّ الجرائم ذات الطابع المادي هي الأكثر وقوعًا، وذلك تبعًا لعدة ظروف اقتصادية واجتماعية.

ثالثاً: الخصائص السكانية والجريمة:

تُعدّ ظاهرة الجريمة من أبرز المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على استقرار المجتمعات. لذا فإنّ دراسة الاختلافات المكانية في توزيع الجرائم والسلوك الإجرامي أو الخوف من الجريمة، ومحاولة تفسير ذلك في ضوء العوامل البيئية الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، لها أهمية كبيرة لفهم توزيعها وأنماطها، مما يساعد في وضع استراتيجيات أمنية فعالة (دردیش، 2021، ص39-20). كما أنّ البحث في النوع كعامل إجرامي، بمعنى دراسة الاختلافات بين الجنسين في تحديد إجرام كل منهما كمًا وكيفًا أمر بالغ الأهمية، وتشير أغلب الدراسات إلى أنّ الجريمة عند النساء تختلف عنها عند الرجال من حيث الكم والنوع؛ لأنّ بينهما فروقًا جوهرية من النواحي البيولوجية والنفسية (المهيرات، 2000، ص192). ومن أرقام الجدول (1) نجد أنّ الجرائم المرتكبة من قِبل النساء في منطقة الجفرة منخفضة، إذ لم يتجاوز معدلها 3.7 جريمة لكل 100 ألف نسمة في الفترة 2015-2024. وهذا يعني أنّ أكثر من 99% من الجرائم يرتكبها الذكور؛ وذلك يرجع إلى عدة أسباب أهمها أنّ المجتمع الليبي يتسم بالتدين ويغلب عليه الطابع الشرقي الذي يتمسك بالتقاليد، وكذلك عدم مسؤولية المرأة عن كسب المال وإعالة الأسرة، حيث يقع ذلك بشكل أساسي على الرجل. ويُعدّ العمر من الخصائص الديموغرافية المهمة في دراسة الجريمة، إذ توجد علاقة ارتباط بينهما، ولكنها تختلف حسب المكان والزمان (Siegel ،L .2003 ،p67). ويتضح من العمر أي الفئات العمرية أكثر ارتكابًا للجرائم وذلك من عدد الجناة في كل فئة عمرية. ويقسَّم مرتكبو الجرائم في منطقة الجفرة إلى حوالي 6 فئات عمرية، كما هو مبين في الشكل (2)، والذي يوضّح متوسط نسبة مرتكبي الجرائم حسب العمر في منطقة الجفرة في الفترة 2015-2024.

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995133

الشكل (2): توزيع المجرمين حسب الفئات العمرية في منطقة الجفرة (2015–2024)

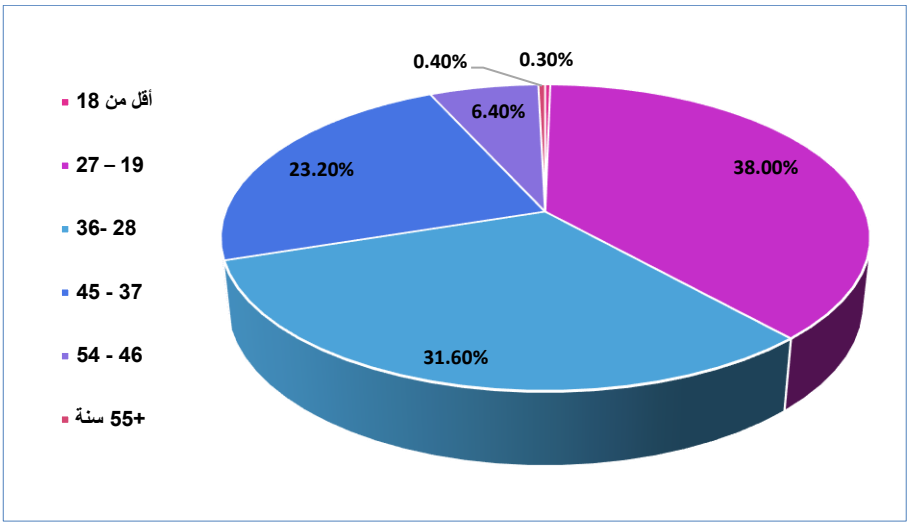

المصدر: من عمل الباحثيْن استنادًا إلى بيانات وزارة الداخلية، التقرير السنوي للجريمة في ليبيا للسنوات المذكورة، وبيانات محكمة الجفرة الابتدائية (بيانات غير منشورة).

فنجد أنّ الفئة العمرية 19–27 سنة جاءت في المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة مرتكبي الجرائم حوالي 37.9% من إجمالي المجرمين، يليها الفئة العمرية من 28–36 سنة والتي كانت نسبتها 31.6% من الإجمالي. ونلاحظ أنّ هاتين الفئتين شكلتا نسبة 67.5%؛ وذلك لأنّ هذا السن (19–36 سنة) يمثّل مرحلة الشباب، والتي تُعدّ من أخطر مراحل العمر، إذ تزداد القوة البدنية والعقلية، ويصاحب ذلك شعور بالقوة والتميز عن الغير. وبالتالي فإنّ هذه الفئة تحتاج إلى اهتمام كبير بحيث تستغل الطاقة والقوة الكامنة في الشباب، وإذا لم يكن ذلك تكون عواقبه اللجوء إلى الإجرام. ويأتي في المرتبة الثالثة الفئة العمرية 37–45 سنة بنسبة تراوحت 23.6% من إجمالي مرتكبي الجرائم، ويُعدّ هذا السن نهاية مرحلة الشباب وبداية الاستقرار المهني والعائلي. أمّا الترتيب الرابع فكان من نصيب الفئة العمرية 46–54 سنة والتي كانت نسبتها حوالي 6.4%، وتُعدّ هذه الفئة أكثر ميلًا لارتكاب جرائم الصك بدون رصيد والنصب والاحتيال؛ وذلك بسبب الضغوط الأسرية. ويأتي في الترتيب ما قبل الأخير الفئة العمرية أقل من 18 سنة، مع أنّ هذه الفئة تشكّل حوالي 41% من إجمالي السكان في منطقة الجفرة. وفي الترتيب الأخير تأتي الفئة العمرية أكثر من 55 سنة، حيث انعدم إجرام هذه الفئة في منطقة الجفرة؛ وذلك لأنّ هذه الفئة تميل إلى الاستقرار

والسكون نتيجة ضعف القوى البدنية واتزان العقل. ويتضح مما تقدم أنّ نسبة الإجرام تتجه إلى الزيادة من سنة إلى أخرى؛ وهذا راجع إلى تفشي البطالة وسوء الأوضاع الاقتصادية وانتشار المخدرات. ونستنتج من العرض السابق أنّ للعمر أثرًا على ارتكاب الجرائم.

وتنعكس طبيعة مهنة الشخص المجرم على نمط الجرائم التي يرتكبها، ويتفاوت أصحاب المهن من حيث الخطورة ونوع الجريمة والطريقة التي يقترف بها جريمته (المهيرات، 2010 ، 219).

والمهنة لها أثر على حياة الإنسان، فهي التي يقضي فيها جل وقته، وتُعدّ مصدر دخله، وبالتالي فهي المحددة لظروفه الاقتصادية. ويوضّح الشكل (3) توزيع المجرمين حسب مهنة مرتكبيها في منطقة الجفرة.

الشكل (3): التوزيع النسبي لمرتكبي الجرائم حسب المهنة في منطقة الجفرة (2015–2024)

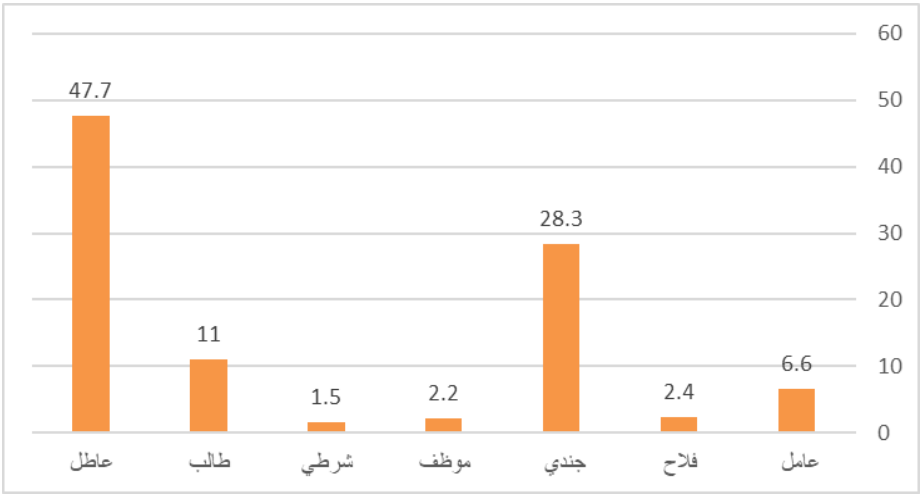

المصدر: من عمل الباحثين استنادًا إلى بيانات وزارة الداخلية، التقرير السنوي للجريمة في ليبيا للسنوات المذكورة، وبيانات محكمة الجفرة الابتدائية (بيانات غير منشورة).

ومن البيانات الموضحة في الشكل (3) يمكن ملاحظة أنّ نسبة مرتكبي الجرائم الموزعة على المهن المختلفة تسير في نفس النسق في الفترة 2015–2024. ونجد أنّ أعلى نسبة من مرتكبي الجرائم هم العاطلون عن العمل بنسبة بلغت حوالي 47.7% من إجمالي الجرائم يرتكبها الأشخاص الذين ليس لديهم مصدر دخل، وهذا يعزز تفسير النظرية الاقتصادية في تفسير الجريمة. ويأتي في المرتبة الثانية الموظفون، إذ بلغ المتوسط النسبي في تلك الفترة حوالي 28.3% من إجمالي المجرمين، ونرجع ذلك إلى العامل الاقتصادي، والمتمثّل في انخفاض دخل الموظفين والذي لا يتناسب مع

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995133

متطلبات الحياة، بالإضافة إلى الفساد الإداري والمالي. وهذه الأمور وغيرها تجعل البعض منهم يقدم على أفعال إجرامية، خاصة تزوير الأوراق والمستندات. وحل الطلاب ثالثًا من بين مرتكبي الجرائم، ونلاحظ أنّ نسبة إجرامهم كانت 11% من إجمالي الجرائم. ولعل أهم الأسباب في ذلك أنّ هذه الشريحة لا تلقى أي اهتمام يتناسب وطبيعة المرحلة العمرية التي تنحصر في سن 18-24 سنة، إذ يصاحب هذا السن شعور الشباب بالقوة وأنّهم وصلوا إلى مرحلة البلوغ في كل شيء، وبالتالي يظهر حُب السيطرة والأنانية وعدم احترام الآخرين، فهذه الأمور حتمًا تؤدي إلى الانحراف، حيث لا توجد أي برامج توعية أو تثقيف سواء في المؤسسات التعليمية أو خارجها في منطقة الجفرة، حتى النوادي الثقافية والرياضية أغلبها أغلقت أبوابها بسبب عدم دعمها. كما أنّ للأمور الاقتصادية دورًا في زيادة إجرام الطلاب، خاصة عندما يكون دخل الأسرة محدودًا ولا يوفر للأبناء المتطلبات اليومية، فقد يلجأ الأبناء إلى جرائم السرقة. وكانت فئة العمال في الترتيب الرابع بنسبة 6.6% من الإجمالي، ويُعدّ انخفاض الدخل من الأسباب الرئيسة في ارتكاب جرائم هذه الشريحة. ويحتل الجنود المركز قبل الأخير من حيث الإجرام، إذ انخفضت نسبتهم إلى 2.2% من الإجمالي؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع دخلهم مقارنةً بالفئات الأخرى. ويأتي أخيرًا رجال الشرطة فلم تتعد نسبة إجرامهم 1.5% من إجمالي الجرائم، وتُعدّ هذه نسبة مرتفعة لفئة هي المسؤولة عن مكافحة الجريمة وتوفير الحماية والأمن للمواطن. وبالتالي نجد أنّ هذا يُعدّ خللًا في هذا الجهاز، ولكن الدافع الأول لارتكاب الجرائم من قِبل هؤلاء هو انخفاض الدخل مما يجعلهم عرضة للإغراء المادي، خاصة العاملين في مجال الجمارك والمرور. ومما تقدّم نجد أنّ للمهنة دورًا فعّالًا في زيادة الجرائم؛ وذلك نتيجة لعدة ظروف اقتصادية واجتماعية ونفسية. وتبيّن من دراسة نسبة المجرمين حسب الحالة الاجتماعية أنّ العزاب هم أكثر ارتكابًا للجرائم، كما هو موضح في الشكل (4) الذي يبيّن المتوسط النسبي للمجرمين في منطقة الجفرة حسب الحالة الاجتماعية في الفترة 2015-2024، إذ نجد أنّ نسبة إجرام العزاب بلغت 54.4% من إجمالي المجرمين؛ وذلك لأنّ هذه الفئة تمثّل ما يزيد عن 52% من إجمالي السكان في منطقة الجفرة، بالإضافة إلى أنّها تضم القسم الأكبر من شريحة الشباب التي تتميز بالحيوية والحركة، وفي ظل ارتفاع معدلات البطالة كما أسلفنا الذكر.

الشكل (4): توزيع مرتكبي الجرائم حسب الحالة الاجتماعية في منطقة الجفرة (2015–2024)

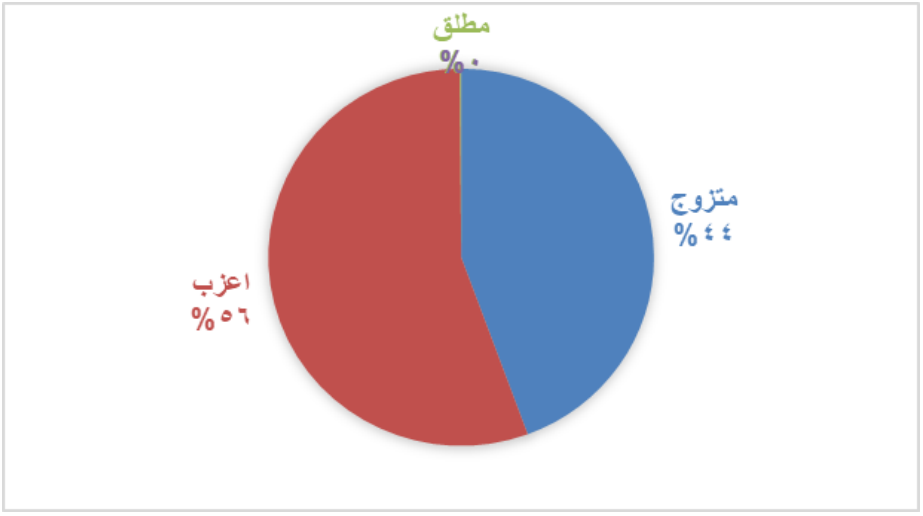

المصدر: من عمل الباحثيْن استنادًا إلى بيانات وزارة الداخلية، التقرير السنوي للجريمة في ليبيا للسنوات المذكورة، وبيانات محكمة الجفرة الابتدائية (بيانات غير منشورة).

ويأتي المتزوجون في المرتبة الثانية بنسبة تراوحت بين 44.3% من الإجمالي، أي أنّ هاتين الفئتين تمثّلان ما يزيد عن 98% من إجمالي المجرمين في منطقة الجفرة. وهذا يتناسب مع غالبية دراسات الجريمة، حيث إنّ أغلب الجرائم تقع من عناصر شابة عاطلة عن العمل وذات مستوى تعليمي متدنٍ، وينتمون إلى عوائل كبيرة ومفككة (العمر، والمؤمني، 2000، ص183). وحل في الترتيب الثالث فئة المطلقين، إذ لم تتعد نسبة المجرمين في هذه الفئة 0.1% في تلك الفترة. أمّا فئة الأرامل فهي معدومة، كما هو موضح في الشكل (4)، والذي منه اتضح أنّ هناك علاقة بين الحالة الزواجية والجريمة في منطقة الجفرة. ويشكّل تخطيط التعليم جزءًا من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويُعدّ التعليم مؤشرًا لمعرفة مدى تقدم المجتمع. فالتعليم مهم جدًا للقضاء على الفقر والجمود الفكري، فهو يؤدي إلى اتساع أفق الإنسان وسرعة تفهمه للأمور، وبالتالي إدراك الفرد لحقوقه وواجباته في مجتمعه. أمّا الأمية فإنّها معيار التخلف، وتساعد على تجمد وتخلف وسائل الإنتاج مما يؤدي إلى تدهور الأحوال المعيشية، وانتشار الفقر وتخلف المجتمع (العيسوي، 2012، ص375).

إنّ نسبة الأمية بين السكان الذين بلغوا سن 10 سنوات فما فوق في منطقة الجفرة كانت مرتفعة في عام 1973، وبلغت حوالي 63.4% من إجمالي السكان ممن هم في سن التعليم،

https://doi.org/10.5281/zenodo.21995133

ونجدها ترتفع بين الإناث لتصل إلى 43.7%. ومما لا شك فيه أنّ التخلف والظروف المعيشية الصعبة وقلة المؤسسات التعليمية في فترة ما قبل السبعينيات كانت السبب الرئيسي في ارتفاع نسبة الأمية في منطقة الجفرة وعموم البلاد. أمّا في التعداد الأخير سنة 2006، فنجد أنّها انخفضت بشكل كبير، فكانت للذكور حوالي 5.2% والإناث حوالي 11.5% من إجمالي السكان في سن التعليم، و16.1% للجنسين. أمّا في عموم البلاد فانخفضت إلى حوالي 11.58% من إجمالي من هم في سن التعليم. ويمكن القول إنّ أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة الأمية بهذا الشكل تتمثّل في التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المنطقة في شتى المجالات، حيث تحسنت الأحوال المعيشية للسكان وانتشرت المرافق الصحية والتعليمية في جميع المحلات السكنية، الأمر الذي أتاح فرصة التعليم أمام الجميع. ويوضح الشكل (5) التوزيع النسبي لمرتكبي الجرائم حسب الحالة التعليمية في منطقة الجفرة.

الشكل (5): توزيع مرتكبي الجرائم حسب الحالة التعليمية في منطقة الجفرة (2015–2024)

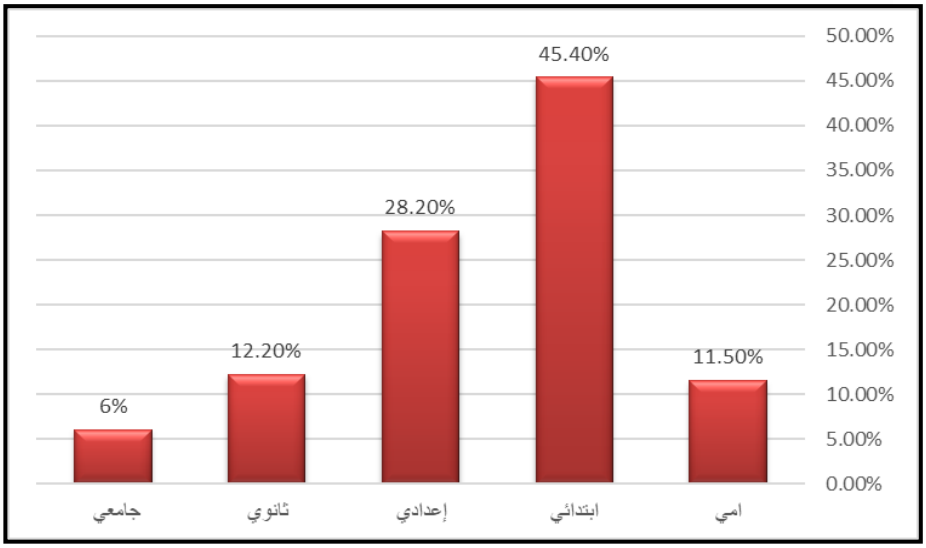

المصدر: من عمل الباحثيْن استنادًا إلى بيانات وزارة الداخلية، التقرير السنوي للجريمة في ليبيا للسنوات المذكورة، وبيانات محكمة الجفرة الابتدائية (بيانات غير منشورة).

يتبيّن من الشكل أنّ أعلى نسبة إجرام كانت بين من يحملون الشهادة الابتدائية، إذ بلغت نسبتهم 45.4% من إجمالي المجرمين في منطقة الجفرة في الفترة 2015–2024، يلي ذلك

المجرمون الذين مستواهم إعدادي، فقد بلغت نسبتهم 26.8%. وهنا يمكن ملاحظة العلاقة بين المستوى التعليمي والجريمة، أي أنّه كلّما زاد المستوى التعليمي قلّت الجريمة. ولكن الأمر الذي يجب أنْ ننوه إليه أنّ الأميين تنخفض جرائمهم عن الذين يحملون الشهادة الابتدائية والإعدادية، فقد كانت نسبة إجرامهم حوالي 11.5% من الإجمالي في تلك الفترة؛ ويرجع هذا إلى انخفاض نسبة الأمية بين السكان، إذ لم تتعد نسبة 16% في منطقة الجفرة سنة 2006 كما أسلفنا الذكر. وممّا سبق تبيّن أنّ المستويات التعليمية الأولى (أمي، ابتدائي، إعدادي) كان لها النصيب الأكبر من إجمالي المجرمين، فبلغت نسبتهم ما يزيد عن 83% من الإجمالي. ويأتي في المرتبة الرابعة حملة الثانوية فكانت نسبة إجرامهم حوالي 10.2% من الإجمالي، ويأتي أخيرًا فئة التعليم الجامعي التي سجلت أقل نسبة بلغت 6%، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالمستويات الأخرى. ولعل تفشي البطالة بين العديد من ذوي المستوى الجامعي يجعل نسبة إجرامهم تصل إلى هذا الحد.

الاستنتاجات:

من العرض السابق، يمكن أنْ نخلص إلى النتائج الآتية:

1. أنّ معدل الجريمة في منطقة الجفرة مرتفع بشكل كبير، حيث تراوح بين 399.5 و 577 جريمة لكل مائة ألف نسمة من السكان في الفترة 2015–2023، بمتوسط سنوي حوالي 464 جريمة. والملاحظ أنّ هذا الارتفاع يزداد بشكل سنوي.
2. نسجل هنا أنّ جرائم الأموال أو الملكية هي الأكثر وقوعًا، حيث بلغت نسبتها حوالي 67% من إجمالي الجرائم في الجفرة. الأمر الذي يدل على تدني مستوى الدخل وارتفاع معدل البطالة.
3. أنّ الفئة العمرية 19–27 سنة جاءت في المرتبة الأولى من حيث الإجرام، إذ بلغت نسبة مرتكبي الجرائم حوالي 37.9% من إجمالي المجرمين، يليها الفئة العمرية من 28–36 سنة والتي كانت نسبتها 31.6% من الإجمالي. ونلاحظ أنّ هاتين الفئتين شكلتا ما نسبته 67.5%. كما نلاحظ أنّ العاطلين عن العمل هم الأعلى إجرامًا، فبلغت نسبتهم حوالي 47.7% من إجمالي الجرائم المرتكبة.
4. من تتبع المستوى التعليمي وعلاقته بالجريمة تبيّن أنّ أعلى نسبة إجرام كانت بين من يحملون الشهادة الابتدائية، فبلغت نسبتهم 45.4% من إجمالي المجرمين في منطقة الجفرة في الفترة 2015–2024، ويلي ذلك المجرمون الذين مستواهم إعدادي، فقد بلغت نسبتهم 26.8%. أمّا

عن توزيع المجرمين حسب الحالة الاجتماعية في منطقة الجفرة، فنجد أنّ نسبة إجرام العزاب كانت هي الأعلى، فبلغت 54.4% من إجمالي المجرمين.

التوصيات:

خلُص البحث إلى التوصيات الآتية:

1. توفير بيانات الجريمة بشكل مفصل حسب زمن ومكان الوقوع، وإصدارها في نفس سنة التسجيل، حيث إنّ تأخيرها لعدة سنوات يقلل من أهميتها. كما يجب تسهيل الحصول عليها للباحثين والدارسين.
2. الاهتمام بالتنمية المكانية وحل المشاكل السكانية، والتي من أبرزها قضية البطالة، وتدني مستوى الدخل، ومشكلة السكن، والتي تُعدّ من أهم أسباب الإجرام.
3. تبني تقنية نظم المعلومات الجغرافية في مجال دراسة الجريمة والتعدادات السكانية، لما توفره من دقة وجهد واختصار للوقت، الأمر الذي يساعد صناع القرار بشكل كبير.

قائمة المراجع:

- جابر، محمد مدحت (2004)، الجغرافيا البشرية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- دردوش أ، حياة . (2021). العوامل المسببة للجريمة والنظريات الاجتماعية المفسرة لها. سوسيولوجيا الجريمة للبحوث والدراسات العلمية في الظواهر الإجرامية. https://asjp.cerist.dz/en/article/230670.
- الشركسي، ونيس عبدالقادر، و جهان، مصطفى منصور، و عاشور، مصباح محمد، (2006)، جوانب من جغرافية الجفرة، رؤيا للكتاب، زليتن.
- العمر، مضر خليل، ومحمد أحمد المؤمني (2000)، جغرافيا المشكلات الاجتماعية، دار الكندي للنشر والتوزيع والإعلان، الأردن.
- العيسوي، فايز محمد (2012)، أسس الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- المبرد، مصطفى عبد السلام (2021)، جرائم المرأة في ليبيا، مؤتمر المرأة الليبية والحداثة، طرابلس.
- المهيرات، بركات النمر، (2000) جغرافيا الجريمة دراسة في علم الإجرام الكارتوجرافي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التعداد العام للسكان سنتي 1984، 2006 النتائج النهائية، طرابلس.
- دولة ليبيا، وزارة الداخلية الإدارة العامة للبحث الجنائي، التقرير السنوي عن الجريمة في ليبيا من سنة 2015-2024.

– دولة ليبيا، وزارة العدل، محكمة الجفرة الابتدائية، بيانات غير منشورة

- Leong, K., & Sung, A. (2015). A review of spatio-temporal pattern analysis approaches on crime analysis. International e-Journal of Criminal Sciences, 1(9), 1–22. Retrieved from.
- Butt, U. M., Letchmunan, S., Hassan, F. H., Ali, M., Baqir, A., & Sherazi, H. H. R. (2020). Spatio-temporal crime hotspot detection and prediction: A systematic literature review. IEEE Access, 8.
- Siegel, J, Larry , (2003) Criminology University of Massachusetts, Canada.